

المخاطر السياسية الرئيسية الجديرة بالمتابعة في مصر



الجمعة 1 أكتوبر 2010 12:10 م

01/10/2010

نافذة مصر / رويترز

نشرت وكالة رويترز للأخبار أمس تقريراً عن المخاطر السياسية الرئيسية التي تتعين مراقبتها في مصر قالت فيه: إن حالة عدم التيقن بشأن من سيقود مصر بعد الرئيس حسني مبارك (82 عاماً) الذي يتولى السلطة منذ نحو ثلاثة عقود تمثل الخطر الداهم الذي يتعين متابعته خلال العام المقبل مع اقتراب الانتخابات الرئاسية لعام 2011 ، يضاف الى ذلك بعض المخاوف المستمرة بشأن الحكم الرشيد والاضطراب الاجتماعي. فيما يلي بعض المخاطر السياسية الرئيسية التي تواجه مصر:

انتقال السلطة:

ليس لمبارك خليفة معين ولم يفصح عما اذا كان سيسعى لخوض الانتخابات لفترة جديدة في 2011. واذا لم يفعل فإن أكثر وجهات النظر شيوعاً هو انه سيسلم السلطة لابنه جمال (46 عاماً) وهو سياسي في الحزب الوطني الحاكم. وقد يسعد هذا مجتمع الاعمال اذ أن حلفاء جمال في الحكومة يقفون وراء اجراءات تحرير الاقتصاد التي ساهمت في تحقيق نمو سريع خلال السنوات الخمس الماضية. لكن نجل الرئيس ليست لديه خلفية عسكرية وهو ما يمكن أن يمثل عقبة في بلد يحكمه ضباط كبار سابقون في الجيش منذ عام 1952 . شهدت مصر أول انتخابات رئاسية تعددية في 2005 لكن القواعد تجعل من المستحيل تقريباً على أي شخص أن يخوض محاولة حقيقية للترشح دون مساندة من الحزب الحاكم وبالتالي لا يزال من المرجح أن تتم عملية اختيار أي رئيس جديد خلف الابواب المغلقة وليس عبر صناديق الاقتراع. وفي الماضي كانت الصلاحيات الرئاسية تنتقل دون أي فترة فراغ في السلطة وكان هناك نائب للرئيس عام 1970 حينما توفي جمال عبد الناصر وعام 1981 حين اغتيل أنور السادات لكن مبارك لم يختر نائباً مما يشيع حالة من عدم اليقين عن كيفية انتقال السلطة ولا يتوقع معظم المحللين حدوث اضطرابات اجتماعية لكن الشكوك لا تزال باقية.

فقد انضم نحو ربع مليون شخص لصفحة على موقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي لتأييد محاولة لمحمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية للترشح لانتخابات الرئاسة رغم غير أن محللين يقولون ان تحويل هذا الى حركة تخرج الى الشوارع يحتاج الى قاعدة أكبر من المواطنين. أما جماعة الاخوان المسلمين وهي الوحيدة القادرة على حشد الالاف من الانصار المنظمين فانها تتحاشى الدخول في مواجهة مفتوحة مع الحكومة لكن ربما تتحول الى قوة فعالة ان هي غيرت أسلوبها - على حد تعبير رويترز. ما يتعين مراقبته:

- تحركات الشوارع: مراقبة ما اذا كان أنصار البرادعي في المواقع الالكترونية يمكنهم الاحتشاد على الارض أو ما اذا كان الاخوان سيغيرون أسلوبهم. سيشير هذا الى ما اذا كانت حركة شعبية يمكن أن تحول احتجاجات لا يشارك فيها حتى الان سوى مئات قليلة الى مسيرات بالالاف مما سيعرقل انتقال السلطة لجمال أو لشخصية أخرى من داخل المؤسسة الحاكمة.

- تغير موقف البرادعي: سيكون من الاسهل على البرادعي خوض الانتخابات على البطاقة الانتخابية لحد أحزاب المعارضة القائمة وقد رفض ذلك لكن لا يزال أمامه حتى منتصف 2010 تقريباً كي يبدل موقفه وسيفتح هذا باب المناقشة.

التضخم والاحتجاجات:

قفز معدل التضخم في مصر الى 23.6 في المئة في أغسطس أب 2008 تحت وطأة الارتفاع في أسعار السلع الأولية على مستوى العالم وشابت الاحتجاجات العمالية أعمال عنف قابلتها الحكومة في البداية بإجراءات أمنية صارمة ثم بعودة برفع الاجور. وانخفض معدل التضخم بالرغم من أنه لا يزال يتشبث بمستوى يزيد عن عشرة بالمئة فيما تتجنب السلطات رفع أسعار الفائدة أو تقييد الانفاق في الميزانية خشية أن يضر ذلك بالنمو.

لكن زيادة الاسعار لا تزال قضية حساسة في بلد يصارع معظم سكانه البالغ عددهم 78 مليوناً لتلبية احتياجاتهم الاساسية ويعيش خمس مواطنيه على أقل من دولار في اليوم.

وأصبحت الاضرابات المطالبة بتحسين الاجور أمراً عادياً على نحو متزايد بالرغم من اخفاق مساعي النشطاء لتشجيع توحيد الجهود.

ما يتعين مراقبته:

- أسعار الغذاء العالمية: سيظهر أثر ارتفاع أسعار السلع الأولية عالمياً سريعاً في الاسواق الامر الذي سيزيد من حدة السخط العام.

- تحرك عمالي منسق: ستشير اضرابات عمالية واسعة الى أن النشطاء يحشدون الجماهير بطريقة فعالة وقد تنطوي على تحد أكبر للحكومة.

سلامة الاستثمارات والفساد:

زاد تدفق رأس المال خلال السنوات الخمس الماضية التي شهدت خطوات لتحرير الاقتصاد حظيت بالاشادة الواسعة بالرغم من التباطؤ بسبب الازمة العالمية[] يشير هذا الى أن المستثمرين الاجانب يأمنون على أموالهم[] ولكن دون المزيد من اجراءات المراقبة والمساءلة السياسية قد تزداد تكلفة أنشطة الاعمال[] وصنفت مؤسسة الشفافية الدولية مصر في المركز الحادي عشر بين 19 دولة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ومنحتها المرتبة 111 من 180 دولة على مستوى العالم في مؤشر الفساد لعام 2009 حيث تصنف الدولة الحاصلة على المركز الاول بانها الاقل فسادا[] وقالت المؤسسة في مايو ان المحسوبية والرشوة ومحاباة الاقارب شائعة في مصر[]

وتابع بعض المستثمرين عن قرب الصراع القانوني بين أوراسكوم تليكوم وفرانس تليكوم حول ملكية شركة موبينيل للهاتف المحمول[] وتوصل الجانبان الى تسوية في ابريل نيسان ولكن فقط بعد أن عرقلت محكمة مصرية محاولة الشركة الفرنسية لشراء موبينيل[] وتنتظر المحاكم الان نزاعا بين شركة مصرية وميتسوبيشي موتورز كورب اليابانية وقد يعطي هذا مؤشرا ايضا[]

ما يتعين مراقبته:

- قد تبدو أحكام قضائية أخرى ضد شركات أجنبية كاتجاه عام مما يؤثر سلبا على المعنويات في السوق[]